اتفاق شرق السودان والطريق الى السلام

عمر الخطيب*

■ ما الذي يعنيه توقيع اتفاق اسمرة للسلام بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق؟ وما هي انعكاساته المتوقعة على المشهد السياسي السوداني؟ لا شك ان الاتفاق يعتبر اضافة لاتفاقي نيفاشا الخاص بالجنوب وابوجا الخاص بدارفور. كما يمكن النظر اليه كخطوة في طريق لم يكن ممهدا بهدف استعادة الاستقرار الداخلي ورفع مستوى مشاركة كافة المجموعات السودانية في الحكم، ضمن مشروع وطني واحد عملا بمبدأ الوحدة في التنوع.

اتفاق اسمرة يرفع سقف الاماني السودانية في ان تعرف الاتفاقات الثلاثة طريقها الى التنفيذ خاصة وان هناك عقبات كثيرة تعترض تطبيق اتفاق نيفاشا بينما لا يزال اتفاق ابوجا يتبين طريقه.

هي اذن محاولة سودانية ثالثة، وفي اقل من عامين، يتم الاتفاق فيها على ازالة ما تراكم من مظالم في حق جزء من الوطن هو الشرق وانسانه البسيط هذه المرة. في هذه السطور سنتعرض لخلفيات المشكلة، وكيف تطورت؟ ولماذا انتهت الى استخدام السلاح؟ وما علاقتها باسئلة الهوية واشكالات التنمية في السودان؟ فضلا عن دور دول الجوار في تأجيج وحل نزاعات السودان الداخلية.

واخيرا سنعمل على مقاربة فرص نجاح الاتفاق لمعرفة ما اذا كان سيضمن استعادة الثقة المفقودة بين الجانبين.

خلفيات المشكلة

تكمن جذور مشكلة شرق السودان في اشكالات الهوية القائمة منذ سنوات الاستقلال الاولى. فقد قاد فشل الحكومات السودانية في حسم سؤال الهوية الى حالة من التذمر لدى المجموعات غير العربية بدءا من الجنوب مرورا بدارفور ووصولا الى الشرق.

بدات هذه المجموعات تعي ذاتها وحظ مناطقها من التنمية عطفا على الجدل الدائر بشأن الهوية عبر علاقات تارجحت بين التوافق الظاهري والتململ المسيطر عليه والانفجار اخيرا.

بداية يجب التأكيد على ان مشكلة شرق السودان تختلف عن مشكلتي الجنوب ودارفور وذلك لاسباب سناتي على ذكرها لاحقا.

تدرج وعي ابناء الشرق بمشاكل منطقتهم في سياق تاريخي متصل، فانسان الشرق يرى انه مهمش حتى وان عجز عن تبيان اوجه هذا التهميش في بعض الاحيان، الا ان النخب المحلية نجحت في بلورة ابعاد المشكلة وتجنيد العامة من ورائها قبل دخولها مرحلة التنظيم والعمل المسلح بالتالي.

جغرافية شرق السودان ساهمت بصورة او بأخرى في رسم ملامح تاريخ المنطقة وبنيتها الديمغرافية. الاطلالة على البحر الاحمر والوديان والصحارى والمعادن والثروة الحيوانية مثلت جميعها عوامل جذب لموجات متتالية من الهجرة. اضف الى ذلك مجاورته لبلاد الحبشة قديما او اثيوبيا واريتريا الآن الى جانب علاقاته التاريخية مع مصر منذ عصور الفراعنة وصولا الى الروابط مع القبائل المقيمة جنوب شرقي مصر حاليا.

ولا يعني ذلك اغفال علاقة المنطقة بالداخل السوداني حيث وفدت اليها مجموعات سكانية متنوعة صعد بعضها الى مواقع مهمة بحكم النشاط التجاري والعمل في الجهاز الحكومي الذي زهد فيه ابناء المنطقة او قل غالبية معتبرة منهم.

تضم ديمغرافيا شرق السودان خليطا متنوعا من القبائل عاشت في هذا الجزء على مر التاريخ بتفاوت واضح في تواريخ النزوح والاقامة. وتظل البجا المجموعة السكانية الاكبر في المنطقة (نحو اربعة ملايين) بجذورها الضاربة في القدم. تتوزع البجا على خمس قبائل هي الهدندوة والامرار والحلنقة والبني عامر والبشاريين والتي تتقاسم الانتماء البجاوي العام اي الهوية الجامعة والحاضنة للوعي بالذات والآخر، وان اختلفت درجات هذا الوعي باعتبار التفاوت بين من استقروا في المدن والبلدات والقرى، ومن احترفوا الترحال بحكم ممارستهم لحرفة الرعي.

ارتبطت هوية البجا بجذورها التاريخية حتى وهي تتطلع الى المستقبل، وقد اختار البجا التقوقع حول ذاتهم فهم لا يغادرون مناطقهم على عكس باقي القبائل السودانية مما جعل منهم نشازا في دولة تشكلت وتطورت عبر الهجرات الداخلية. يفضل البجا العيش في الريف حتى في المدن نجدهم يقيمون في احياء خاصة بهم وهذا يدلل على طبيعة علاقتهم بالآخر.

وفي هذا يقول المؤرخ سليمان صالح ضرار ان البجا لا يثقون في الوافدين وينظرون اليهم نظرة ملؤها الشك اي انهم لم يأتوا الا طمعا في اراضي وخيرات المنطقة والسيطرة عليها.

واذا كان الانسان محكوما بالنشاط الاقتصادي او العمل الذي يؤديه وصولا الى مراكمة قناعات خاصة بالوجود والحياة، فان البجا لم يستفيدوا كثيرا من عمليات التحديث التي عرفها السودان منذ الحكم التركي المصري (1821ـ1885) فارتباطهم بحرفة الرعي وما يقتضيه ذلك من تجوال مستمر خلق جفوة بينهم وبين المدن كظاهرة دخيلة على مجتمعهم البدوي. اما من مارسوا الزراعة فتأثروا بتذبذب مستويات الامطار وبقوانين الملكية التي لم تكن في صالحهم على اي حال.

فاقم من وطأة ذلك ان الشرق يضم ثلاثة من اهم مدن السودان وهي بورسودان الميناء الرئيس وكسلا مهد الطريقة الختمية وذات الاراضي الزراعية الخصبة، والقضارف رائدة الزراعة الآلية هذا الى جانب مدن صغيرة لا تخلو من مزايا اقتصادية وانتاجية اغرت القبائل السودانية الاخرى بالهجرة الى الشرق.

تنامي هذه المدن وتزايد معدلات الهجرة الداخلية اليها زاد من الجفوة بين البجا والوافدين الجدد فكلما تضاعفت الهجرة الداخلية كلما اختار الانسان البجاوي الرحيل الى الاطراف مبتعدا عن الاغراب لا سيما في بورسودان. اما في كسلا فاختلف الوضع قليلا لانها معقل الطريقة الختمية التي يتبعها معظم البجا وقد استقر من استقر قرب المزارات والتكايا الختمية.

تفويت الفرص

اخطأت الحكومات المتعاقبة في تقدير الآثار السالبة لهذه الهجرات ولم تلتفت لردات الفعل البجاوية التي بدت انطوائية نفورة في اول الامر الا انها طورت رؤية خاصة يحتكم اليها الانسان البجاوي في تعريف نفسه وتعريف الآخر الدخيل. ويكفي النظر للنكات والحكايات الساخرة لدى هذه المجموعة وقد حفظت ما يمكن اعتباره موقفا بجاويا صارما تجاه الآخر.

لم تهتم الحكومات بوضع البجا فانعزالهم كان مؤشرا لما ستؤول اليه الاوضاع بعد حين. فمن الصعوبة بمكان اقناع انسان بتقديم كل هذه التنازلات وجني الفتات بينما استأثر الوافدون الجدد بنصيب الاسد من السلطة والثروة. كان لا بد من دراسة انعكاسات التحديث على مجتمع ظل مغلقا لقرون وقد ارتبطت مظاهر التطور فيه بالوافدين او نسبت اليهم ان شئنا الدقة.

قد يقول قائل ان الحكومات السودانية المتعاقبة بنت المدارس والمستشفيات والمؤسسات الخدمية في الشرق اسوة بمناطق السودان الاخرى، بل قد يمضي البعض في مقارنته الى القول بان مدن الشرق تفوق باقي المدن عدا الخرطوم من حيث التطور والخدمات.

وهناك ايضا من يتهم البجا بانهم اختاروا العزلة بمحض ارادتهم فلم يدخلوا ابناءهم الى المدارس الا قلة منهم وانهم يفضلون طرق التداوي الشعبي على الذهاب الى المستشفيات، كما انهم اختاروا شظف العيش في ريفهم الصحراوي بكل ما يعنيه ذلك من قصور في الخدمات والوقوع في براثن الامراض.

مثل هذه المساجلات لا تفيد من يحاولون انكار الظلم الذي لحق بالبجا كما انها لا تعفي بعض البجا واقول البعض من مسؤولية التقصير ورفض مظاهر الحداثة.

غني عن القول ان هذا الجدل جرى ولا يزال يجري في اطار ما اصطلح على تسميته مشكلة التهميش التي واجهها السودان بعد نيل استقلاله عام 1956. والتهميش كخطاب وثيق الصلة باشكالات الهوية السودانية فمن الجنوب الى دارفور وجبال النوبة وجنوب النيل الازرق وصولا الى الشرق تبدو التباسات الهوية اكثر وضوحا وهي تقارع السلطة المركزية او الحاضن لهوية عربية جرى اعتمادها والتبشير بها قسرا متجاوزة الاختلافات الموجودة في اطراف البلاد.

فالبجا مجموعة لها تاريخها وثقافتها الخاصة ووجودها في السودان سبق عمليات التعريب بقرون طويلة ويحز في نفوسهم ان لغتهم غير مكتوبة وان التخالط والتعليم جردا ثقافتهم من الديمومة والمبادرة، لذلك اصبحوا اكثر حنينا للماضي بل بات الماضي مدخلهم المفضل للتعامل مع اشكالات الحاضر والتخطيط للمستقبل.

التنمية والمشاركة

اكتفى البجا من خطاب التهميش بمظهري التنمية والمشاركة في السلطة فلم يطرحوا مطالب ذات طابع ثقافي كما فعل الجنوبيون مثلا. وهم لم يفعلوا ذلك تفضلا لانهم يلتقون مع الهوية السودانية الجامعة في كثير من الاشياء فالهوية البجاوية لا تدرك في ذاتها وانما في محصلة ما جناه هؤلاء من مشروع الدولة السودانية الحديثة.

وعليه ظهر تنظيم مؤتمر البجا في 1958 قبل ان يشارك في الانتخابات بعد ثورة تشرين الاول (اكتوبر) 1964 وقدم المؤتمر نفسه كتنظيم مناطقي يسعى للحصول على نصيب من الثروة المحلية والقومية وانصاف البجا. وحصل بالفعل على مقاعد في البرلمان حينها لكن الخلافات داخل النخب البجاوية ودور الحزب الاتحادي الديمقراطي المنبثق عن الطريقة الختمية اضعفت مؤتمر البجا.

عاود التنظيم الظهور في مراحل لاحقة لا سيما عهد الانقاذ الحالي حيث شكل التنظيم جناحا عسكريا لمحاربة الحكومة. كل ذلك قبل تشكيله تنظيم جبهة الشرق بالتحالف مع تنظيم الاسود الحرة الذي يمثل قبائل الرشايدة العربية.

خيار العمل العسكري اقتضته عدة عوامل: اولا استئثار نظام الانقاذ بالسلطة وقيامه باستبعاد كافة القوى السياسية. ثانيا: تبني المعارضة للعمل المسلح انطلاقا من الشرق بحكم مجاورته لاريتيريا. عامل آخر تمثل في دخول الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الراحل جون قرنق الى الشرق بقوة قوامها ثلاثة آلاف مقاتل ونجاح هذه القوة بالتعاون مع مقاتلي الشرق في السيطرة على مدينة همشكوريب ذات المكانة الدينية المعروفة. اذن جنى البجا بالسلاح ما لم يجنوه سلما مستفيدين من توجه الحكومة لتطويق المشكلة قبل ان يتم تدويلها مثل مشكلة دارفور.

يستطيع سكان دارفور والجنوب الحديث عن ثقافة محلية تتقاطع مع ثقافة المركز ولعل هذا ما اكسب احتجاجهم وعملهم المسلح بالتالي زخما يفتقده شرق السودان فالثقافة الافريقية الخالصة في الجنوب والاستقطاب القبلي في دارفور لا اثر لهما في الشرق حتى ان تنظيم جبهة الشرق يضم قبائل عربية وهذه حالة لا نجدها في دارفور والجنوب.

استيعاب هذا الواقع تبدى في خلو خطاب جبهة الشرق من الدعوة للانفصال والاكتفاء بقضايا التنمية والمشاركة.

مقارنة اخرى قد تساعد في فهم خصائص التمرد في شرق السودان ومآلاته المستقبلية، وهي سهولة الاستدلال على الفوارق بين المجموعات العربية وغير العربية في جنوب السودان ودارفور بدرجة اقل. وهذا ما يفتقده الشرق ايضا فسحنة اهله هي نفسها السحنة الوسط للانسان الشمالي السوداني. كما ان المجموعات الشمالية المهاجرة استقرت في المنطقة وتغلغلت في نسيجها مستقوية بجهاز الدولة والانشطة الاقتصادية التي تمارسها.

وهنا يتساءل المرء عن ما دفع البجا للتفاهم مع قبائل الرشايدة العربية القحة التي تتعالى على جميع اهل السودان وترفض التخالط معهم او السكن الى جوارهم، في نفس الوقت الذي يعادون فيه اناسا تعايشوا معهم طويلا وتزاوجوا معهم، ومنهم التاجر الذي يبتاعون منه والمعلم والطبيب وخلافهم.

تطرف بعض النخب البجاوية وتوزيعها الاتهامات على الشماليين ككل لا يساعد على توفير مناخ ملائم لبناء دولة حقيقية. فالتهميش طال الولايات الشمالية اكثر من غيرها وهذه حقيقة ملموسة لكن الخطاب البجاوي يتجاهل الفوارق بين النخب التي امسكت بتلابيب الدولة منذ الاستقلال من جهة وعموم الشماليين من جهة ثانية. فالتركيز على عدد الوزراء المتحدرين من الشمال لا يعني تمتع مناطقهم بالخدمات والتنمية. ونمثل هنا بحال مدينتي كريمة ومروي في الولاية الشمالية اللتين لم تعرفا الطرق المعبدة الا قبل عامين.

مقاربة مشكلة التهميش تتطلب البحث عميقا في تراكيب الثقافات المحلية وموقفها من العمل والوظيفة والتكيف مع المتغيرات الوافدة والمحلية. فالشماليون هاجروا كافراد الى مختلف بقاع السودان وجدوا واجتهدوا مغتنمين الفرص هذا ان لم يخلقوها من العدم، ولم يدر في خلدهم انهم يستولون على حق الغير او يستأثرون بفرصه. نقول هذا على الصعيد الفردي اما تراكم هذه النجاحات ونظرة ابناء المناطق المعنية لها فيحتاج مقاربة اعمق تنظر في المقدمات قبل الحكم على النتائج.

اذن البجا في حاجة ماسة لممارسة النقد الذاتي وليس الاكتفاء بدور الضحية، فالمجتمعات التي لا تنتقد نفسها ولا تراجع مسيرتها تحكم على نفسها بالموت. نقول ذلك ونخب البجا على وشك الدخول في لعبة النخب وتحالفاتها.

اتفاق المبادئ

اتفاق المبادئ الذي مهد للتفاوض بين الحكومة وجبهة الشرق اشار الى التهميش في ابعاده الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على انه جوهر مشكلة الشرق. لكن اهل الشرق لا يستطيعون توضيح اين تم تهميش ثقافتهم خاصة وان الدولة السودانية لم تمتلك استراتيجية واضحة للتعامل مع الثقافات، نقول ان ثمة محصلة او تفاسير جرى اعتمادها لتحديد موقف الجماعات المختلفة من سياسة الدولة تجاه الثقافات الطرفية.

ان الطريقة التي جرى بها تقاسم السلطة منذ استقلال السودان اوجدت مظالم لا تخطئها العين اذ استأثرت مجموعات بعينها بالمناصب العليا ونفس الشيء ينطبق على التنمية باستثناء المدن، فالناظر لخارطة المدن في السودان يجد ان اصغرها واقلها حظا في التنمية توجد في ولايتي الشمالية ونهر النيل بينما سكانهما متهمون بالتفرد بالسلطة. اذن النخب هي من يلام على هذا الوضع اما التعميم فسيزيد الجفوة بين السودانيين كما انه لا يوصل الى حل.

على اي حال اصبح التهميش تحديا حقيقيا مع تقدم دولة الاستقلال او الدولة الوطنية وتراكم المعادلات الخاطئة واخضاع الدولة لسطوة نخب محدودة توزعت بين المؤسسة العسكرية والدنيين. وهذه النخب هي من صاغ العلاقات بين المركز والخرطوم فقرب هذه المجموعة على حساب تلك وهكذا دواليك.

واللافت للنظر ان الاحزاب السياسية لم تطور استراتيجية طويلة المدى لاستيعاب الخلل في تركيبة السلطة والسياسات فحزب الامة الذي يتمتع بنفوذ تاريخي في دارفور يصعب تبرئته من المساهمة في ما اوصل ازمة دارفور الى هذا الحد. فنخب الاقليم وفي اطار توزعها على الاحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية تجاهلت التراكم السالب للمظالم في اذهان القواعد الاجتماعية مفضلة الخوض في لعبة السياسة بكل ما لها وما عليها. واليوم تقود التمرد في دارفور نخب حديثة تتقاطع مع النخب القديمة على راسها قيادات شابة لا تفرق بين حزب الامة ونظام الانقاذ لان وعي الازمة لا ينبت عن التاريخ بل يعيد انتاجه.

اما الحزب الاتحادي الديمقراطي صاحب النفوذ الاقوى في شرق السودان فقد اكتفى بالرابطة المتأتية عبر الطريقة الختمية بدلا من السعي لتطوير رباط قومي متكامل يساعد البجا على الاندماج مع الآخرين. وتبدو خصومة المثقفين البجا مع الحزب الاتحادي اكثر فجورا من خصومتهم مع نظام الانقاذ الذي يحاربونه.

وقد شهدت اروقة التجمع الوطني المعارض الذي يضم الاحزاب والتنظيمات المعارضة لحكم الانقاذ خلافات حادة مما حدا بمؤتمر البجا والاسود الحرة الى الخروج من التجمع وبدء مفاوضات مباشرة مع الحكومة السودانية قبل تكوين جبهة الشرق في 2005.

بدات المفاوضات برعاية اريتيرية في حزيران (يونيو) الماضي بعد توقيع اتفاق المبادئ. لم تكن المفاوضات سهلة فجبهة الشرق استوعبت تجارب الجنوب ودارفور مع التفاوض وبما انها تتفاوض دون ضمانات دولية فقد دفعها ذلك لرفع سقف مطالبها للحصول على اكبر قدر من التنازلات.

لكن الجبهة قدمت تنازلات مقابلة فتخلت عن المطالبة بالعودة لصيغة الاقليم الواحد بدلا من نظام الولايات الثلاث المعمول به الآن على ان يراجع هذا المطلب بعد عام وعبر مؤتمر جامع. اعتماد نظام الولايات يكاد يخرج ولاية القضارف الغنية من يد جبهة الشرق. ففي هذه الولاية تتمتع البرجوازية الزراعية الشمالية بنفوذ كبير من خلال ملكيتها لاراض شاسعة كما تعيش فيها قبائل عربية اخرى مثل الشكرية والبطاحين وغيرهما ولا ننسى الحلفاويين (نوبيين) في مدينة حلفا الجديدة بولاية كسلا. لا يتواجد البجا في ولاية القضارف باعداد كبيرة كما هو الحال في البحر الاحمر وكسلا ولعل هذا ما دفع بعض الاصوات في الولاية لمعارضة اتفاق اسمرة رافضين المعالجة القبلية الضيقة في ولاية يرون انها تقوم على التنوع والاندماج.

على صعيد تقاسم الثروة طالبت جبهة الشرق بنصيب معلوم من واردات الجمارك في الموانئ وبنصيب من عوائد التنقيب عن الذهب الذي تتولاه شركة فرنسية في جبال البحر الاحمر، اضافة الى انابيب النفط التي تعبر اراضي الاقليم.

اتفاق تقاسم الثروة تمخض عن تشكيل صندوق لتنمية الشرق تعهدت الحكومة السودانية باستثمار ستمئة مليون دولار في خمس سنوات لدعم مستوى الحياة في الشرق خاصة في مجالي الصحة والتعليم. كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر للمانحين في هولندا.

اما على صعيد تقاسم السلطة فخصص منصب والي ولاية للجبهة ونائب وال في الولايتين الاخريين هذا الى جانب مناصب وزارية وبرلمانية ومساعد ومستشار لرئيس الجمهورية دون اي منصب في الحكومة القومية.

الرعاية الاريتيرية للاتفاق نظر اليها كعربون لاستعادة العلاقات بين اسمرة والخرطوم دون ان ننسى ان اريتيريا هي من ساعد البجا على تشكيل تنظيمهم ومدهم بالسلاح في اطار خلافها مع السودان. اذن الاتفاق يرتهن بدرجة كبيرة لتطور العلاقات بين اسمرة والخرطوم، وفي ما اذا كان البلدان عازمان على تجنب اي ازمات مستقبلا. وفي حال حصول العكس فلا توجد ضمانة بحياد اريتيريا او عزوفها عن مناوشة السودان انطلاقا من الشرق الذي تعرفه وتعرف نخبه جيدا.

ولعل السرعة التي تطورت بها الاحداث في دارفور وبعدها في الشرق تطرح اكثر من سؤال حول دور بعض الدول المجاورة للسودان في تأجيج الصراعات الداخلية مستغلة الامتداد القبلي بينها وبين السودان.

لم يتدخل المجتمع الدولي بصورة سافرة في مشكلة الشرق على عكس ما فعل في دارفور والجنوب فتفردت اريتيريا بالملف.

وفي ذلك تقول الدكتورة آمنة ضرار رئيس جبهة الشرق ان البجا ليسوا سودا الى درجة تدفع الافارقة للوقوف الى جانبهم وليسوا عربا الى الحد الذي يجعل الدول العربية تتبنى قضيتهم.

وقع الاتفاق اذن وآن للمحاربين ان يستريحوا بعد اثني عشر عاما من المواجهات، وها هي نخبة الشرق تأخذ موقعها المستحق لحكم مناطقها والالتفات لما فات شعبها من نعم التنمية والحداثة.

وها هي جبهة الشرق تنتقل الى ميدان الحروب الى اروقة الدولة والحكم، تجربة جديدة بيد ان استيعابها والتعامل معها بما تستحق يعتبران صمام الامان للاتفاق. فعلى الجبهة تحصين نفسها من الانقسامات الداخلية وتطمين الفئات الاخرى من سكان الاقليم وتجنب ايصال رسائل سالبة يفهمها الاتباع خطأ فتترجم في افعال انتقامية او تشف سمها ما شئت. ونخشى من وصول نفس الرسالة الى الخصوم ممن قد تأخذهم العزة بالاثم فيختارون حرق المراحل عاملين بمبدأ علي وعلى اعدائي.

ولان الشيطان يكمن في التفاصيل ولان حزب المؤتمر الوطني الحاكم اثبت انه شريك مشاكس وقادر على الالتفاف على الاتفاقات كما فعل في نيفاشا وابوجا فان الحذر مطلوب.

وعلى المؤتمر الوطني ادراك انه حصل على اتفاق مهم دون وصاية او ضغوط دولية، مما يحتم عليه تطبيقه بجدية. فالناس متعطشة للتنمية ولما يرفع مستوى الحياة في الشرق بعد عقود من الاهمال.

ختاما نقول ان اتفاق اسمرة يبقى اتفاقا ثنائيا بين المؤتمر الوطني وجبهة الشرق، صحيح ان بنوده ستضمن في الدستور الا ان عزل باقي القوى السياسية اسوة بما حدث في نيفاشا وابوجا يحرم الاتفاقات الثلاثة من الاجماع الوطني ما يعني استمرار الجدل بشانها في الساحة السودانية وتبادل الاتهامات بالفشل اما النجاح فأمنية نتمنى ان تدرك.

* صحافي سوداني - يقيم في الدوحة

التعليم العالي في مصر بين سطوة الامن وتجبر الخصخصة

د. عمار علي حسن*

قبل عقود عدة اطلق طه حسين قولته الشهيرة: «لا ينبغي ان ننتظر تعليما صحيحا منتجا من جامعة لا يتمتع رجالها بالاستقلال والحرية»، وقبل شهور قليلة اوجع اساتذة مصريون قلوبنا بعبارة مفعمة بالمرارة تضمنها بيان احتجاجي لهم قالوا فيه: «الجامعات المصرية محتلة من قبل وزارة الداخلية، وجهودنا ستتواصل لتحريرها»، وما بين قول طه حسين وما تضمنه هذا البيان شواهد لا تنتهي من اهدار استقلال الجامعات المصرية، التي تعد لها وزارة التعليم العالي حاليا قانونا، قد يجهز على ما تبقى منها، ان استمرت احوال البلاد في ترديها.

فالعشرات من جامعاتنا لم تنج من حالة التمويت السياسي المنظم التي تعيشها مصر الآن، بل ان هذه الجامعات كانت في قلب المؤسسات المستهدفة لعملية مدبرة رمت الى اخراج قوى اجتماعية مدنية عدة من متن الفاعلية الى هامش عريض من الصمت والفراغ، لتزداد وطأة الركود السياسي، بمختلف اشكاله، من السلبية وغياب المشاركة، والاستسلام للامر الواقع واللامبالاة، والميل الى الحلول الفردية، والرضا بما تجود به السلطة المستبدة، مهما كان قليلا، وحتى لو كانت طريقة منحه مهينة للكرامة الانسانية، ولحقوق المواطنة.

والجامعات التي كانت معملا لتفريخ الطاقات الفكرية والسياسية لمصر، تحولت الى مجرد مدارس اولية لحشو الذاكرة بمعلومات ناقصة، كثير منها يذوب على ارض الواقع، ولا يصمد امام مطالب حياة معقدة، لانه يفتقد الى روح المشاركة، ويفتقر الى المضمون الثري، ولا يعي في مجمله المثل الصيني المعبر الذي يقول «اخبرني سأنسى. ارني فقد اتذكر. اشركني سأعي وافهم».

وغياب التفاعل بين الطالب والاستاذ، والذي يغذي قيمة المشاركة ويعزز القدرة على التعامل مع مسار الحياة خارج اسوار الجامعة، يعود بالاساس الى توحش الوطأة الامنية، التي حدد لها قانون تنظيم الجامعات في مصر حماية المباني، فامتدت يدها الى مصادرة المعاني، وفي مقدمتها المعنى السياسي، بشتى تجلياته وابعاده.

وترتيب يوميات الجامعات المصرية يدل بجلاء على قوة قبضة الامن التي تمسك بكثير من زمام الامور داخل الجامعات، وتدس انفها في تفاصيل كثيرة، دون سند من قانون، وفي تدمير منهجي لأحد الادوار المهمة التي تمارسها الجامعات في مختلف انحاء العالم. فالامن في كل الجامعات يتدخل في تعيين اعضاء هيئات التدريس بدءا من المعيدين وانتهاء برؤساء الجامعات، ويحد من حرية الحياة الاكاديمية، بتضييقه الخناق على اساتذة بعينهم يطلقون افكارا لا تروق للنظام الحاكم، واشتراطه ان يطلع على اي اتفاقيات علمية او ابحاث مشتركة مع جامعات او جهات اجنبية، او اي محاضر زائر من الخارج، بل يتدخل احيانا في وضع المناهج الدراسية وتوزيع المحاضرات، وحتى رحلات الترفيه التي تنظمها بعض الاسر الجامعية. ويتطور هذا التدخل الى حد الاعتداء البدني على اساتذة واعتقالهم.

وكل هذا يشهد بان تمويت السياسة في مصر لم يقتصر على الحركة الطلابية، انما امتد الى الاساتذة. وسلاح السلطة في هذا جهاز امن، لا يقدر ان الجامعات المتحفظ عليها، والموضوعة رهن الاقامة الجبرية، والمحبوسة على ذمة الابعاد عن ممارسة السياسة ومشتقاتها، لا يمكنها ان تؤدي واجبها على اي نحو. والخاسر الاكبر في هذا هو مستقبل مصر العظيمة، المرهون هو الآخر لحساب حاضر تعيس.

كما ان تقديم «الامني» على «العلمي» في جامعاتنا، واعلاء «الولاء» للنظام على مبدأ «الاستحقاق والجدارة» او تقديم اهل الثقة على اهل الخبرة والدراية ادت الى تدهور مستوى التعليم الجامعي، حتى ان آخر تقرير يشمل افضل خمسمئة جامعة في العالم خلا من اي جامعة مصرية، بينما شمل جامعات في افريقيا وآسيا، كثير منها احدث من جامعاتنا. وامام هذا الوضع المخزي يهاجر اصحاب العقول المتميزة الى الخارج بحثا عن الجدوى والكرامة.

وبالطبع فان بعض اعضاء هيئات التدريس لا يقابلون سطوة الامن على الجامعات بترحاب او سكوت، انما يناهضونها بطرق عدة، لكن هؤلاء قلة وسط القطيع الصامت، وحركتهم تفتقد حتى الآن الى قوة دفع والى حشد يكافئ ما يتعرضون له من انتهاكات، وما يقاسونه من تدخلات امنية سافرة، حولت بعض الجامعات الى سجن كبير. وهؤلاء الاساتذة لا يختلفون في ضعفهم هذا عن قطاعات اخرى من النخب المصرية، لا تزال عاجزة عن تحقيق انتصارات ساحقة في معاركها المهنية الصغيرة، ولا في المعركة الاكبر، التي ترمي الى اصلاح ما فسد، واطلاق ما تعطل، والظفر بحياة سياسية سليمة البنيان.

اما ما اعنيه وزارة التعليم العالي تحت عنوان «رؤية لتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي» فاذا امعنا النظر فيه، مفترضين حسن النية والرغبة الصادقة والجادة في التطوير والتحديث والاصلاح فسنجد في النص المجرد للمشروع جوانب ايجابية عدة، لكنها معرضة اما الى التجميد او غياب الفاعلية لحساب سلبيات عديدة تحذر منها الجماعة الوطنية عامة، والجماعة المهنية ممثلة في اعضاء هيئة التدريس الجامعي خاصة.

على النقيض، وقياسا على ما عودتنا عليه الحكومات الاخيرة، في كثير من قراراتها وخططها التي تتم على حساب المكتسبات والمصالح الوطنية لصالح السلطة او وكلاء الشركات متعددة الجنسيات او فئات صغيرة وضيقة في المجتمع المصري ـ فان المشروع يرمي الى تمرير مسألة معينة وهي انسحاب الدولة خطوة اكبر الى الوراء في تقديم الخدمة التعليمية، مغلفة بمسائل اخرى ظاهرها التطوير، لكن ليس هناك ما يضمن تطبيقها على الوجه الاكمل، في ظل الفساد الذي يلطم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مصر، وفي ضوء التوحش الامني، الذي امتد الى الجامعة، وتغلغل في تفاصيل عملها وحياتها التعليمية بشكل مبالغ فيه.

لا احد، يعرف الحق ويخاف على هذا البلد، ينكر ان التعليم الجامعي بات في حاجة ماسة الى التطوير، لكن هذا الفعل النبيل يجب ان يمتد الى المضمون ولا يقتصر على الشكل، ويجب ان يكون لصالح الطبقة الاجتماعية العريضة، وليس لحساب شريحة صغيرة، لا تضنيها «خصخصة» التعليم من الحضانة الى الاستاذية، ذلك لان التعليم ركن متين من اركان حياة اي دولة، وجزء لا يتجزأ من امنها القومي، ورافد مهم لعملية التنمية لانه يوفر راس المال البشري، وما اغلاه، خاصة في بلد لا يملك كثافة في راس المال ولا الموارد الطبيعية مثل مصر.

لكن يبدو ان المشروع لا يضع كثيرا من هذا في الاعتبار كما ينبغي، وبقدر ما يستحق من اهتمام. فقد انصبت اغلب مبررات اعادة صياغة اطار تشريعي جديد للتعليم العالي ـ كما جاء في مشروع الوزارة ـ على «البعد الاقتصادي» مثل الحديث عن «التغير في مقومات النظام الاقتصادي والحراك الاجتماعي» و«الاتفاقات الدولية المنظمة لتجارة الخدمات» و«دور المؤسسات التعليمية في برامج التنمية». ثم تاتي فلسفة التشريع المقترح لتتحدث عن «الفصل بين ملكية المؤسسة التعليمية وادارتها وآليات تمويل الخدمات التعليمية» وتظهر نية الوزارة صراحة في البند الذي يقول: «مجانية التعليم هي علاقة مباشرة بين الطالب والدولة، اما علاقة الطالب بالمؤسسة التعليمية فهي علاقة بين طالب خدمة تعليمية ومقدمها بمقابل». وبقية المبررات والفلسفات التي تضمنها المشروع، اما انها اعادة صياغة لبنود تتضمنها القوانين والتشريعات الجامعية الراهنة، او انها صياغات عامة سيسكن الشيطان في التفاصيل التي ستضعها الوزارة، كما سكن في تفاصيل المادة 76 من الدستور وقانوني القضاء والصحافة. وعلى الارجح ستصدر القوانين والتشريعات الجامعية هذه رغم انف اعضاء هيئة التدريس والمطالبين بوقف انهيار التعليم العالي في مصر. وما طرحها للنقاش العام سوى محاولة لامتصاص الغضب وايهام الجميع بأنهم مشاركون في اعداد هذا القانون. فلو ان هناك جدية لهذا الطرح، لطلبت الوزارة من هيئات التدريس انتخاب لجنة تقوم بتلقي المقترحات والمساهمات التي تأتي تعليقا على مشروع الوزارة «العام والفضفاض» ثم تقوم بصياغة قانون متكامل يعكس مصالح الجميع، وليس مصلحة فئة بعينها، او اتجاه معين في العمل السياسي والاقتصادي.

كما ان مشروع الوزارة لا يبين اجراءات جلية ومتكاملة لتطبيق وتنفيذ ما تحمله البنود الجديدة، او ما يضمن تحقيق الاهداف المعلنة فيه بشكل عادل. فعلى سبيل المثال لا الحصر: ما الذي يضمن ان يكون البند الذي ينص على ان «الاعلان المفتوح هو الاساس في الترشيح/ الاختيار لكافة مستويات القيادات الجامعية» هو باب خلفي آخر لمحاباة اشخاص من خارج كلية معينة على حساب ابنائها؟ وما الذي يضمن ان يتم هذا الاختيار على اسس امنية بحتة مثل ما يتم اختيار كافة قيادات الجهاز البيروقراطي والمؤسسات الصحافية والشركات الكبرى؟

اما ما يثير الضحك فهو نص المشروع على «اشراك المجتمع المدني في ادارة ومراقبة اداء مؤسسات التعليم العالي... وتحفيزه على المشاركة في اقامتها». فهذا من حيث المبدأ اقتراح رائع، لا جدال في ذلك، لكن كيف يمكن لمجتمع مدني مكبل بسلاسل من القوانين المقيدة للحريات والعمل ان ينهض بهذا الدور؟ ام ان المقصود هو فتح الطريق امام جهات بعينها، صنعت على عين السلطة، لتتدخل في التعليم، ولا تكون سوى رؤوس حراب لمحاولة اصحاب الحظوة من رجال الاعمال لامتلاك كل شيء في مصر، حتى الهواء الذي يتنفسه الناس.

لقد اعلن جمال مبارك صراحة ذات مرة ان الدولة لن تظل ملتزمة بتقديم تعليم مجاني. ومنذ زمن انشئت المدارس الخاصة في المراحل قبل الجامعية، وتراجعت مدارس الحكومة الى درجة ان مجانية التعليم اصبحت وهما. والآن جاء الدور على التعليم الجامعي، بعد سنوات من انشاء جامعات خاصة ضعيفة اكاديميا، وهذا هو الهدف الحقيقي لمشروع الدكتور هلال، وكل ما تضمنه المشروع غير ذلك هو دخان للتعمية على نار الخصخصة المغرضة وغير المدروسة التي تمد السنتها لتحرق تباعا كل شيء في مصر.

* مدير مركز ابحاث ودراسات الشرق الاوسط ـ القاهرة

احزان في العيد: متى يستريح شعبنا؟

د. جمال المجايدة*

■ يهل علينا العيد هذا العام ونحن محزونون، افرادا وشعوبا عربية واسلامية، فالهموم تلاحق الجميع والكرب يشتد والارهاب يضرب ابناء فلسطين والعراق بلا هوادة، والفقر سمة سائدة في فلسطين وفي معظم الدول العربية.

يهل العيد هذا العام ونحن لا ندري كيف ومتى سنفرح به، فنحن على ما يبدو في حالة حزن دائم وعذاب وألم مقيم، لانسان فلسطين ولبنان والعراق ومناطق من الارض العربية والاسلامية، بسبب ازدياد الاضطهاد الامريكي والغربي والاستقواء الاسرائيلي المرتبط بالارهاب والتنكيل بكل المرابطين الصادمين من اجل الحق المكتسب. يهل العيد على امتنا الفلسطينية وهي ترفل بحلل السواد والحزن المقيم المخيم على الوجوه والقلوب والعقول لدى غالبية قادة فصائل المقاومة التي قامت لتحرير الشعب من الاحتلال فاذا بها تضعه في اتون المواجهة والصراع على المصالح والكراسي لتقدم نموذجا مخزيا امام شعوب الدول العربية والاسلامية، وكل مناصري الانسانية في هذا العالم الذين وقفوا الى جانب القضية الفلسطينية وآمنوا بعدالت